

حقوق الإنسان في العصور الوسطى والحديثة

تتمثل حقوق الإنسان في العصور الوسطى بعدد من الوثائق والقوانين التي صدرت في عدة دول غربية، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الوثائق ومنها ميثاق العهد الأعظم أو الماجنا كارتا الصادرة عام 1215 والذي فرضه أمراء الإقطاع على الملك (جون) للحد من سلطانه، وهذا العهد هو رمز سيادة الدستور على الملك وجاء فيها "لن يقبض على رجل حر أو يسجن أو يشرد أو ينفى أو يقتل أو يحطم بأي وسيلة أو ينكر إلا بعد محاكمة قانونية من نظرائه أو طبقاً لقوانين البلاد وكذلك لن نبيع رجلاً وجوده أو نغمضه حقاً أو نظلمه". وتحتوي الماجنا كارتا على (63) مادة منها ما ينظم حقوق الإقطاعيين وحمايتهم من تدخل الملك ورجاله ومنها ما يتعلق بحريات دينية وتأمين امتيازات الكنيسة ومنها ما ينص على حقوق وحريات سياسية ومدنية وضمانة الحرية الشخصية دون تمييز الطبقات مختلفة للشعب الإنجليزي وخاصة الاجتماعية وتأمين العدالة بواسطة قضاء مستقل ونزيه وهو يحتوي على أحكام أساسية فيما يتعلق بحق الملكية والتقاضي، وحرية التنقل والتجارة، وعدم فرض ضرائب بدون موافقة البرلمان. ولإعطاء الفاعلية لهذه الوثيقة عهد إليها مراقبة تنفيذ بنودها. قررت المادة (25) منها إنشاء هيئة مؤلفة من 25 نبيلاً هذه الوثيقة كانت تهدف إلى تعزيز مواقع الطبقة الإقطاعية في المجتمع عبر تشريعات محددة تلزم الملك بقانون محدد وحق محدد، وليس لصالح جميع فئات المجتمع.

أما في العصر الحديث فقد شهدت حقوق الإنسان نهضة كبيرة بفضل عوامل عديدة دفعت إلى صدور عدد من المواثيق التي كرست حقوق الإنسان، فقد صدرت في عصر الملك شارل الأول عريضة الحقوق (1628) وهي عبارة عن مذكرة تفصيلية لحقوق البرلمان التاريخية وتذكيراً بحقوق المواطنين التقليدية التي كفلتها الشرائع القديمة وفيه تقرر المبدأ الآتي (لا يجبر أحد على دفع أية ضريبة أو على تقديم أية هبة أو عطاء مجاني إلا بقرار من البرلمان) وغيرها من الشرائع والقوانين الأخرى.

حقوق الإنسان في التاريخ المعاصر (الاعتراف الدولي بحقوق الإنسان منذ الحرب العالمية الأولى / في عهد عصبة الأمم وفي ميثاق الأمم المتحدة)

في هذه الحقبة دخلت حقوق الإنسان في مرحلة جديدة من مراحل تطورها وهي المرحلة الدولية، وهي المرحلة التي أصبحت فيها مواضيع حقوق الإنسان تأخذ طابعاً دولياً بعد أن كانت مسألة داخلية بحتة، وتزامنت مع حدوث الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم التي تناولت في ميثاقها بنود تخص حقوق الإنسان، وبعد ذلك حدوث الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة وميثاقها الذي أشار في أكثر من فقرة وأكد على احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.. ومن ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948.

الاسهام الفكري والفلسفي في عصر النهضة

- عصر النهضة يبدأ من نهايات القرن السادس عشر في أوروبا، وبدايات القرن السابع عشر.
- بدأت الحركة الإصلاحية مع بدا ظهور الفكر الاصلاحى في الكنيسة الذي تحول الى فكر جديد وصل لحد تقسيم الدين الواحد مع ظهور الحركة اللوثرية وبداية تكون المذهب البورتنسنتاني الذي دعا الى الحد من سلطات الكنيسة وتحرير الناس من العبودية للرهبان والقساوسة وربط علاقة العبد بربه مباشرة.
- ادت هذه الحركة الى اضعاف دور الكنيسة وازدادت وتعاظم دور الحكام المطلقين الذين مارسوا استبدادا اكبر ادى الى ظهور حركات التحرر وبروز فكرة الحرية وسيادة الشعب وان العقد هو ما يحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، اي ان بداية عصر النهضة لم تكن بداية مباشرة نحو مبادئ الديمقراطية والحرية .
- ويرى اميلاشتون وهو تلميذ مارتن لوتر ان القانون الطبيعي مستمد من وصايا موسى العشر فالاربع الاولى منها تمثل علاقة العبد بربه والستة الاخيرة تحكم علاقة الانسان بأخيه الانسان. وهنا وجد قوانين اخرى تحكم العلاقات ما بين البشر، هذه القوانين طبيعية مقدسة يجب ان تعلق وتسمو فوق كل القوانين الوضعية. ومن خلال الثورة الفرنسية وتبعاتها داخل اوربا ظهرت

كتابات كثيرة من اهمها النظريات التي تفسر وجود تكوين الدولة وتكوين السلطة منها نظرية العقد الاجتماعي.

فكرة او نظرية العقد الاجتماعي

- تقوم هذه النظرية على ان البشر تحولوا من التركيبة الاجتماعية البدائية الى فكرة الدولة من خلال عقد اجتماعي اتفق فيه الناس على ترك البدائية الطبيعية وتكوين مجتمع منظم يكفل لهم حياة مستقرة.
- لقد اتفق انصار هذه النظرية على وجود العقد الاجتماعي الا انهم اختلفوا في طبيعته والعلاقة بين اطرافه وبالتالي اختلفوا على نتائج ومخرجاته بين مؤيد للحكم الفردي المطلق واخر يرى ان العلاقة التعاقدية قائمة على الاتفاق والحكم الديمقراطي. من اهم الرواد المساهمين في بلورة نظرية العقد الاجتماعي:-

اولا: نظرية توماس هوبز (السلطة المطلقة)العقد بين الافراد.

أهم ما قدمه هوبز:

1. كان الإنسان في الحالة الأصلية (الطبيعية) مدفوعاً برغبته وشهوته، ولم يوجد معايير أخلاقية الفعل أو عدم أخلاقيته، الإنسان ذئب لأخيه الإنسان.
2. لا يوجد معنى للعدالة في الحالة الأصلية (الطبيعية) فلم يُوجد القانون بعد، والعدالة والظلم ليست من ملكات الإنسان والعدالة ليست طبيعية مثل الإحساس والانفعال.
3. عدم وجود محددات لملكية الفرد، بل تعتمد الملكية على مدى قدرة الفرد في المحافظة عليها، وهذا كافٍ لوجود مبرر حرب الجميع ضد الجميع.
4. توجد العدالة عن طريق الدولة المشرّعة للقانون.
5. يتنازل الجميع عن إرادتهم لصالح إرادة الحاكم الذي يتمتع بالسلطة المطلقة.
6. الحاكم ليس تجسيدا لرغبة الآلهة، بل هو نتيجة تعاقد الأفراد فيما بينهم، ولا توجد شرعية في توريث الحكم لابن الحاكم.
7. يستمد الحاكم سلطته المطلقة من العقد ذاته بين الأفراد، وتكون حدود تلك السلطة حدود أمن الفرد على حياته.

ثانيا: نظرية لوك (العلاقة التعاقدية بين الحاكم والمحكوم) الحاكم طرف في العقد. (السيادة هي سيادة الشعب كله). اتفق لوك مع هوبز بالمنهجية لكنه اختلف معه حول الحالة الطبيعية ورفض رفضا قاطعا لمبدأ السلطة المطلقة .

أهم النقاط في نظرية لوك حول العقد الاجتماعي:

1. الحالة الطبيعية (الأصلية) ساد فيها السلام والمساواة والحرية.
 2. ساد الحالة الطبيعية قانون طبيعي يحكمها، ويلزم الفرد ويدعو الجميع إلى المساواة والحرية.
 3. الإنسان محكوم بالعقل والمعونة المتبادلة، فقد كانت القوة موزعة بين الأفراد، أي إن الأفراد من نفس النوع والرتبة ولدوا شركاء في كل المميزات الطبيعية.
 4. شعر الناس بضرورة تنظيم حياة الفطرة تلك إذ لا يوجد تحديد واضح للقانون، ولم تتكوّن بعد أي منظمة أو هيئة لتنفيذ القانون.
 5. الأفراد بكامل حريتهم قرروا التنازل عن بعض حقوقهم بالقدر الذي يسمح للسلطة أن تقوم بواجباتها.
 6. الحقوق الأساسية للفرد هي حق (الحياة، الحرية، الملكية).
 7. رضى الأفراد وقناعتهم هما أساس قيام الحكومة، وليست أي سلطة أخرى.
 8. أحقية الأفراد في مقاومة أي سلطة مستبدة، وغير قادرة على حماية الحقوق الأساسية للفرد.
- مما تقدم يتضح تركيز لوك على حق الملكية الخاصة، ويشرح ذلك أن الأرض كانت مشاعاً، وتحولت نتيجة جهد الفرد وعمله إلى ملكية خاصة، ويعزز حق الملكية بأنه كان سابقاً على وجود المجتمع، والمجتمع نفسه لا يخلق ذلك الحق، بل المجتمع والحكم قائمان لحماية حق الملكية الذي لا يسلب ولا ينتقص من أي حكومة أو سلطة.

ثالثاً: نظرية جان جاك روسو (العقد بين الافراد انفسهم) العقد بين كيان الجماعة ككل المكون من جميع افراد المجتمع والافراد انفسهم منفردين (الحاكم هو مجرد وكيل عن الجماعة ويحكم باسمهم)

أهم نقاط نظرية روسو في العقد الاجتماعي:

1. الحالة الطبيعية حالة فطرية لا تستند إلى العقل ويسودها سلام وحرية.
 2. العقد الاجتماعي هو ميثاق يتنازل فيه الأفراد عن حقوقهم وحررياتهم لصالح المجتمع.
 3. السيادة والسلطة من حق المجتمع ككل، لا من حق فرد واحد.
 4. يسهم كل فرد وبكامل قدرته تحت إدارة الإرادة العامة، إذ تلتقي على شكل هيئة الفرد جزءاً لا يتجزأ منها.
 5. عندما يقدم الأفراد تنازلاً كلياً عن حقوقهم وحررياتهم يتساوى الجميع، فطاعة الفرد للإرادة العامة هي طاعة لما يريد هو نفسه.
 6. المجتمع هو المسؤول عن التشريع، والحكومة لتنفيذ القوانين لأن الحكومة لا تحتاج عقداً، فالعقد أساس لقيام المجتمع.
- هكذا نرى أن روسو يتفق مع هوبز في تنازل الفرد عن كامل حقوقه، إلا أنه لا يتنازل عنها لفرد بل للمجتمع كله (كل فرد يهب نفسه للجميع لا يهب نفسه لأي أحد).

نتائج نشوء النظرية

من الموجز البسيط لنظريات الفلاسفة الأبرز في العقد الاجتماعي نركز على أهم نتائجها:

أ- القضاء على حكم الكنيسة، ونقل السلطة من السماء إلى الأرض كما رأينا في دفاع "هوبز" عن الملك وسلطته المطلقة إذ تحالف مع السلطة الزمنية ضد الكنيسة، وعارض بشدة الحق الإلهي للحكم ورفض مبدأ التوريث ما جعله من أوائل الليبراليين برغم أن "تئين هوبز" يحدد بدكتاتورية ملكية ترى نماذج منها في عصرنا الراهن.

ب- الحد من السلطة الزمنية لصالح البرجوازية الناشئة كما قدم "لوك" وبذلك دافع عن الطبقة الوسطى والغالبية العظمى، ربما يرى بعضهم أنه قدم دعماً للرأسمالية لكن في ذلك الحين كان من غير الممكن تصور التضخم بشكله الحالي، وبالرغم من ذلك يقدم توجهاً ليبرالي أنضج من "هوبز" فترك السلطة مقيدة لصالح هامش أوسع في الحريات، ربما هذا هو سبب تضمين أفكار لوك في إعلان الاستقلال الأمريكي. (6)

ج- التحول إلى الشعب، وانطلاقة الديمقراطية كما عبر "روسو" من خلال نظرية الإرادة العامة رغم التخوف من السلطة المطلقة للمجتمع التي قد تتحول إلى دكتاتورية يوجد نماذج كثير منها حالياً، لكن هذا كله لا يلغي ولا يقلل من أهمية ما قدمه فلاسفة العقد الاجتماعي الأبرز في الفكر السياسي، وتقديم رؤى تحررية هامة ساهمت في التغييرات اللاحقة خاصة الثورة الفرنسية على وجه التحديد.